الفصل الخامس

التموين والمعيشة

لم يعرف السودان المشاكل التموينية قبل ١٩٦٩م، إلا في ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠-١٩٤٥م)، ولكن فيما عدا تلك الظروف الشاذة التي وقعت فيها الحرب، معطلة سبل الاتصال والترحيل، فإن السودان كان يحظي بوضع تمويني سليم.

كان إنتاجنا المحلي كافيا لسد حاجة المواطنين، وكنا نصدر أكثر مما نستورد. مما أتاح لنا رصيداً من العملات الصعبة، فمول به كل حاجتنا من الواردات.

وكانت التجارة الخارجية في السودان تقوم بها شركات خاصة فتصدر صادراتنا. وتعمل شركات خاصة أخرى في استيراد حاجة البلاد، وتقوم تجارة جملة بتوزيع السلع على تجارة التجزئة في البقالات والمتاجر المنتشرة في أحياء المدن والأرياف. هذا النظام كان يسير بكفاءة، وكانت الحكومة تحتكر بعض الواردات مثل السكر والبترول وتوزعه ميدانياً عبر قنوات محددة، وكانت البنوك القائمة في البلاد تمول تجارة التصدير والاستيراد والتجارة الداخلية. هذا النظام كان يعمل به قبل عام ١٩٦٩م بكفاءة معقولة ولم تظهر مشكلة تموينية أبداً.

بيد أن النظام المايوي انبري له فغيره تماماً. فقام بتأميم التجارة، صادرها وواردها. وربط التوزيع الميداني بقنوات الاتحاد الإشتراكي، ليشتري بها الولاء السياسي من القاعدة الشعبية. وبذا مسخ نظام مايو التجارة السودانية، وجر البلاد إلى تجارة مشوهة، لم تخرج من أسرها بعد.

ليس العيب في أصل التأميم. ولكن العيب في تأميم مرتجل تولى إدارة مؤسساته في معظم الأحيان جهلة لا هم لهم إلا الانتفاع الذاتي. ومع أنهم استلموا المسؤوليات باسم الاشتراكية ومصلحة الجماعة، فقد قاموا بتحويل المؤسسات

إلى مصالح شخصية ذاتية. فهموا الاشتراكية أنها تعني مصلحة أدعيائها فعاثوا في الأرض فساداً وحطموا النظام التجاري السوداني.

فقد نشأت سبع مشاكل في مجال التموين في ظل مايو نستعرض فيما يلي كيفية مجابهتها، لحلها:

المشكل الأول: الاضطراب السكاني

آخر تعداد للسكان، في ذلك العهد، جرى في السودان في عام ١٩٨٣م، ولكن الرئيس المخلوع قرر عدم نشره لأن عدد سكان السودان جاء أقل مما أعلن على الناس، وكان يباهي بكثرة السودانيين، فلما جاء التعداد أقل من الأعداد التي أعلنها تملكه الغضب! كان يقول بأن لعدد هو ٢٥ مليون وجاء التعداد محدداً أن تعداد سكان السودان حوالي ٢١.٦ مليون ومهما كانت قيمة تعداد ١٩٨٣م، فإن حركة واسعة من الريف إلى المدن قد تمت، دفع إليها إهمال الريف وحالة الأمطار من الأعوام (٧٨-١٩٨٤م)، حيث كانت دون الوسط مما ألجأ كثيرا من سكان الريف إلى المدن. حتى أن نسبة زيادة سكان المدن الكبيرة في السودان صارت في الأعوام الأخيرة في عهد مايو ٨٪ في السنة.

كانت أكثر المدن تضرراً من هذه الزيادة الورمية في السكان هي العاصمة القومية.

وفي عام الجفاف (٨٣-١٩٨٤م) ازدحمت العاصمة بعدد كبير من النازحين، ثم كثر عدد النازحين إليها بعد عام ١٩٨٦م، بسبب ظروف الأمن في الجنوب. لذلك قدرت معتمدية العاصمة سكانها في عام ١٩٨٨م بعدد ٧ مليون. مع أن تعدادها الذي قامت عليه المعادلة التموينية لا يزيد عن ٣.٥مليون.

هذا الاضطراب في حقيقة عدد السكان، كان له أثره في عدم دقة الحصص التموينية الموزعة على الأقاليم المختلفة.

لقد شُرع في إجراء تعداد جديد لسكان السودان. ومن ثم تقرر وضع سياسة سكانية قومية، تحدد ماهو الوضع الأمثل بالنسبة للنمو السكاني، ولنسبة الحضر

للريف، وما هو الهرم السكاني الأمثل، ماهو الكم والنوع الذي ينبغي أن يكون عليه سكان السودان. لقد وجهت تساؤلات محددة في هذا الصدد للمؤتمر السكاني الثالث الذي عقد في الخرطوم في أكتوبر ١٩٨٧م، وكونت لجنة قومية انبثقت في المؤتمر لوضع مشروع سياسة قومية مثلى للسكان في السودان.

المطلوب تكملة التعداد السكاني الجديد ليتم الاستهداء به في التخطيط التموينى في البلاد. كذلك المطلوب وضع خطة سكانية قومية لتحديد الوضع الأمثل لحجم ونوع سكان السودان[١].

المشكل الثاني: اللاجئون

لجأ إلى السودان عدد كبير من جيرانه من أثيوبيا ومن تشاد ويوغندا حتى بلغ العدد مليوني نسمة.

هذا العدد الكبير انتشر في السودان في شرقه وغربه ووسطه وجنوبه دون وجود برنامج سوداني واضح نحوهم سوى كرم الضيافة المعهود في أهل السودان.

ومنذ أن اتضح غياب سياسة محددة نحو اللاجئين تم تعيين لجنة قومية برئاسة البروفسير مدثر عبدالرحيم[٢] لدراسة المشكلة من كل أبعادها وآثارها السلبية على السودان. وما ينبغي عمله لمصلحة اللاجئين ولحماية مصالح السودان.

عكفت اللجنة على دراسة الموقف ثم رفعت تقريرها وخلاصته:

١. ينبغي إجراء إحصاء دقيق للاجئين مع استخراج الأوراق الثبوتية وبطاقات الهوية حال تحركهم.

---

(١) أجري تعداد سكاني في العام ٢٠٠٨م ولكن نتيجته ظلت موضع شك غالبية الدوائر واتهم بأنه سيس لغرض الانتخابات التي أجريت في (٢٠١٠م). انظر/ي كتاب (انتخابات أبريل ٢٠١٠م في الميزان) الذي أصدره حزب الأمة في موقع الحزب بالإنترنت وفيه فصل حول تقسيم الدوائر والتعداد السكاني يشرح التفاصيل.

(٢) مدثر عبد الرحيم الطيب، أكاديمي ومفكر سوداني بارز، حالياً مسئول عن برنامج الإسلام والحداثة في المعهد العالمي للفكر والحضارة الإسلامية بماليزيا.

٢. حصر إقامة اللاجئين داخل معسكرات في مناطق آمنة على مسافة معقولة (٥٠ كلم على الأقل من حدود دولهم) والحيلولة دون اختلاطهم بالمواطنين إلا في حدود معينة ومنع استقرارهم في المدن.

٣. ضرورة تأدية اللاجئين لعمل إنتاجي مستمر أثناء الإقامة في السودان.

٤. تشجيع اللاجئين للعودة الاختيارية لبلادهم.

٥. استقطاب العون الدولي لا سيما من منظمة غوث اللاجئين لاحتواء آثار وجودهم السلبية على خطة البلاد التموينية وعلى بنياته الأساسية.

٦. وضع برامج تساهم فيها الأمم المتحدة لتشجيع عودة اللاجئين إلى بلادهم عن طريق مساعدات تخصص لاستقرار العائدين في أوطانهم.

لقد شرع في تنفيذ هذه التوصيات واستطاعت الحكومة الديمقراطية بتعاون الحكومة اليوغندية تنظيم عودة اللاجئين اليوغنديين، ولكن لم يتم بعد حصر اللاجئين في معسكراتهم المعتمدة بل ما زالت أعداد كبيرة منهم في المدن الكبيرة مثل كسلا، بورتسودان، الخرطوم ونيالا.

هذا الوجود يؤثر سلبا على الموقف التمويني في السودان. وقد تفهمت هيئة غوث اللاجئين هذا الموقف والتزمت بمساعدة السودان على احتواء آثاره السالبة: على اقتصاده وعلى تموينه.

المشكل الثالث: النازحون

كثر عدد النازحين في مناطق الجفاف إلى العاصمة القومية وبعض المدن الأخرى مثل نيالا، وكوستى في عام ١٩٨٤م. ثم جاء عدد كبير من النازحين من الجنوب بسبب ظروف الأمن إلى الشمال: إلى كردفان ودارفور والإقليم الأوسط والعاصمة القومية حتى بلغ عددهم مليوني نسمة في عام ١٩٨٨م.

ظاهرة النزوح هذه، من مواقع القتال في الجنوب إلى أقاليم الشمال، في حد ذاتها دليل على معانٍ سياسية إيجابية لأن هؤلاء المواطنون لم يعتبروا الشماليين ولا

العرب ولا المسلمين أعداءهم فبحثوا عن المأوى في جوارهم. وكان بعض الناس يرى في هذا النزوح تخطيطاً سياسياً وعملاً لخلق أطواق بشرية جنوبية في الشمال لا سيما العاصمة القومية. وروج هؤلاء لرأيهم حتى خلقوا فزعاً، وكادوا يبثون روحاً عدائية في مناطق الشمال ضد هؤلاء النازحين حيثما استقروا، بيد أني بعد استطلاع الحقائق وجدتُ أن حالة هؤلاء النازحين من حيث الضعف والمشكلة، حالة استنجاد حقيقي ونفور من ظروف القتال. وأنهم أحق بالعطف والضيافة. وخاطبتُ سكان المناطق التي اتجه إليها النازحون أن يحسنوا استقبالهم وضيافتهم كأخوة في الوطن منكوبين.

وقامت الحكومة بإسعافهم غذائياً وعلاجياً، وكونت لجنة قومية لدراسة أحوالهم.

وأوصت اللجنة بأن يتم إحصاء عدد النازحين في المناطق المختلفة، وأن تكون لهم إدارات ذاتية وتعد لهم ترتيبات أمنية لإدارة شؤونهم ورعاية أمنهم، وأن يعمل على مدهم بالإغاثة الغذائية اللازمة، وبالخدمات الضرورية من صحة ومياه، إضافة إلى تحديد مناطق بعينها في أقاليم الشمال يتم ترحيلهم إليها توطئة لدخولهم في عمل إنتاجي، حيث يتم تزويدهم في تلك المناطق بالخدمات الضرورية.

وفي يوليو ١٩٨٧م اتصلتُ بالأمين العام للأمم المتحدة وتحدثتُ معه في موضوع النازحين حيث أوضحتُ له أن ما نريد عمله بصددهم يفوق طاقة البلاد، فلا مناص من مساعدة الأمم المتحدة. فأرسل الأمين العام مساعده للشؤون السياسية والخاصة السيد عبدالرحيم فرح[1] للإطلاع على الأمر في السودان. وبعد اطلاعه على الحقائق، وما أعد من برنامج، كلف السيد لامونير ممثل اليونسيف في أفريقيا، وهو رجل نشط ذو مروءة وإلمام. فبنى على البرنامج المقدم، وقدم تقريراً للأمم المتحدة نوقش في الجمعية العمومية. فقررت الأمم المتحدة بالإجماع مساعدة السودان في هذا الأمر الإنساني الهام. وإلى أن يتم ترحيلهم ويشرع في تنفيذ

(١) عبد الرحيم أبي فرح (ولد أكتوبر ١٩١٩م) سياسي ودبلوماسي صومالي، كان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون السياسية والخاصة في الفترة (١٩٧٩-١٩٩٠م).

البرنامج المعد لإغاثتهم فإن وجودهم حيث هم الآن يشكل ضغطاً على الموارد التموينية في تلك المناطق.

هنالك مشكلة أخرى سببت وسوف تسبب خللا تموينيا: ففي مشروع الجزيرة وفي المشروعات الزراعية الكبيرة مثل مشروع خشم القربة تم إيجاد فرص لاستخدام مواطنين في الزراعة وغيرها من أجل العمل وبالفعل تم استيعاب عدد كبير من عمال الزراعة والري والصناعة والحراسة والترحيل..الخ.

استقر هؤلاء المواطنون في معسكرات سميت «بكنابي» ولكن إدارات المشاريع التي استقروا فيها لم تخطط لهم ضمن مسؤولياتها كما لم تفعل إدارات الأقاليم التي تقع فيها تلك المشاريع. فلم يجدوا الخدمات الاجتماعية المستحقة في السكن أو التموين.هذه الثغرات قررت الحكومة سدها باعتماد حقهم في الخدمات الاجتماعية وتخصيص السكن لهم وإدخالهم في الخطة التموينية.

المشكل الرابع: قنوات التوزيع

في نظام الديكتاتورية الثانية، حاول النظام الربط بين التموين والولاء السياسي، لذلك جعل لجان الاتحاد الإشتراكي والمجالس الشعبية قنوات للتوزيع. وأقيمت جمعيات تعاونية. في حقيقتها هذه القنوات درجت على الانتفاع بالمواد التموينية التي أشرفت على توزيعها ونشأت ثلاث قنوات لتوزيع المواد التموينية هي: بقالات الأحياء، والجمعيات التعاونية، ومواقع العمل.

هذه القنوات لم تكن منضبطة ولا مسقة مع بعضها ولذلك ارتبطت بعلتين:

١. أن يحصل مواطن ما، على مواد تموينية من الثلاث قنوات.

٢. أن يحول المشرفون على هذه القناة أو تلك بعض لمواد لتباع في السوق الأسود حتى صار هذا السوق يمتص جزءاً كبيراً من المواد التموينية.

وضعت الحكومة الديمقراطية انضاطاً مفاده الآتي:

١. توحيد قناة توزيع المواد التموينية.

٢. ضبط التوزيع عن طريق بطاقات تموينية توزع على المواطنين ويدون فيها ما يشترون.

٣. إعادة تحديد حصص العاصمة والأقاليم على أساس واقعي.

٤. قيام لجان شعبية للرقابة.

٥. الإسراع بتكوين المجالس المحلية على أساس ديمقراطي لتشرف على سير التموين.

٦. إقامة جهاز مباحث تموين لضبط التوزيع ومراقبة الأسعار ومحاصرة السوق الأسود.

أما ما يتعلق بقيام المجالس المحلية الديمقراطية فقد كون رئيس الوزراء لجنة قومية برئاسة د.الجزولي دفع الله[1] تم تكليفها بدراسة الأمر وتقديم توصيات بشأنه، بما في ذلك مشروع قانون للحكم المحلي الديمقراطي. وقد أنجزت اللجنة مهامها بتقديم دراسة جيدة، ومشروع قانون للحكم المحلي. حيث استعرضت الحكومة ذلك التقرير وأدخلت عليه بعض التعديلات ولكنها أجازته في جوهره.

مشروع قانون الحكم المحلي المجاز:

١. تقسيم البلاد إلى ١٥٠ مجلساً محلياً.

٢. الانتخاب المباشر أساس العضوية في هذه المجالس.

٣. تحظى المجالس بشخصيتها الاعتبارية وتنتخب رؤساءها وتكون لجانها المتخصصة بالانتخاب.

٤. يشكل التنفيذيون جهازاً تنفيذياً لهذه المجالس.

٥. توكل مهمة التشريع في المسائل المحلية إلى المجالس.

وعلى ضوء ذلك التقرير وضع قانون الحكم المحلي الذي أجيز بأمر مؤقت،

(١) الجزولي دفع الله (ولد ١٩٣٥م) دكتور، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول للتعريف به.

بعد تعثر سببته استئنافات المناطق المختلفة حول حدود المجالس وعددها.

أما اللجان الشعبية فقد تعثرت كثيراً في الأقاليم بسبب خلافات حزبية حول تكوينها، لا سيما بين حزبي الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية.

أما إعادة تحديد حصص الأقاليم فقد تم بطريقة عادلة بالنسبة لكل الأقاليم ماعدا العاصمة القومية التي حال الاختلاف حول حقيقة عدد سكانها دون التخصيص العادل.

أما مشروع بطاقات التموين فقد بدأ تنفيذه. كذلك قام جهاز مباحث التموين.

إن إيجاد المطلوب للتموين من الإنتاج والاستيراد ممكن، لولا عقبة عدالة التوزيع، نسبة لأن السوق الأسود هو أداة لأشخاص ذوي قدرات هائلة في التأثير على قنوات التوزيع، وربما أمكن دحر السوق الأسود ومفاسد أصحابه بخطة تموينيه تقوم على إشراف المجالس المحلية المنتخبة، وتوحيد قنوات التوزيع وتعميم بطاقات التموين، إلى جانب رفع كفاءة مباحث التموين، وتجنب ظهور الندرة في السلع التموينية.

المشكل الخامس: تدني الإنتاج المحلي

المواد التموينية الضرورية وهي: السكر، الخبز، الوقود، الذرة، زيت الطعام، والسلع المصنعة (الصابون، الأقمشة الشعبية، الكبريت، حجارة البطارية، والأحذية) تنتج غالباً في السودان والباقي يتم استيراده.

هنالك مصانع في السودان تستطيع أن توفر كل حاجة البلاد من السلع المصنعة الضرورية إذا أمكن توفير المدخلات بها (الكهرباء، قطع الغيار، والخامات).

المدخلات اللازمة للصناعة السودانية كيما ترتفع نسبة إنتاجيتها إلى المستوى المطلوب تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار في السنة. تدنى الإنتاج الصناعي في عهد مايو لعدم تمكن توفير المبلغ المذكور إلى متوسط ٢٥٪ من الطاقة الإنتاجية للمصانع.

وفي عهد الحكومة الديمقراطية أمكن توفير حوالي ٥٠٪ إلى ٦٠٪من المبلغ المطلوب مما رفع الإنتاج، ولكن ليس للحجم الذي يغطي الحاجة تماماً، إلا في بعض السلع.

أما السكر فإن استهلاك البلاد المقدر له يبلغ ٦٠٠ ألف طن في السنة. ولايتعدى إنتاج البلاد منه الـ ٥٠٠ألف طن في السنة إبان العهد الديمقراطي. والحل الذي تم إقراره هو أن يوزع إنتاج البلاد توزيعا تموينياً عادلاً بسعر محدد. ويستورد ما بين مئة ومئتي ألف طن من الخارج ليباع بأسعار التكلفة على أن يستورد سكر الصناعات حوالي ٥٠ ألف طن بسعر التكلفة.

أما الخبز فإن إستهلاك البلاد للقمح والدقيق يبلغ ٦٠٠ ألف طن في السنة.

كان السودان ينتج على عهد الديمقراطية حوالي ثلثها ويستورد الثلث عن طريق القرض الأمريكي الميسر(**PL٤٨٠**) ويستورد الثلث الثالث تجارياً من موارده الذاتية.

وتم اعتماد زيادة الإنتاج المحلي إلى ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف طن في السنة، وأن يخلط القمح بالذرة لإنتاج خبز مخلوط بنسبة ٥٠٪ ذرة و٥٠٪ قمح، وتم التصديق لمشروع مطاحن كبيرة بمبلغ ٥ مليون دولار من قرض بنك التنمية الأفريقي للبنك الصناعي لاستيراد مطاحن الذرة المحسنة لتوفير الدقيق المطلوب للخلط، وأسند التنفيذ لشركة السيد عثمان الطيب[1] لما لها عن سابق خبرة في هذا العمل في نيجريا.

أما الذرة فبعد أن تدنى إنتاج البلاد منها في عهد مايو فإن سنوات الديمقراطية أنتجت منه كميات كبيرة غطت الإستهلاك السنوي من الذرة و مقداره مليوني طن في السنة.

وحققت مخزوناً استراتجياً يبلغ ٧٠٠ألف طن في السنة، وصدرت فائضاً

(١) عثمان الطيب البشير الريح (ت ٢٠١١م) رجل الأعمال المعروف والقنصل الفخري للسودان بنيجريا.

ساهم في دعم صادرات السودان على طول سنوات الديمقراطية الثلاث.

أما الوقود فإن فاتورة البترول للسودان من بنزين وجازولين وسائر المحروقات كانت تبلغ حوالى ٣٠٠ مليون دولار في السنة، وذلك لاستيراد ميلون وأربعمائة ألف طن سنوياً.

لقد عجز نظام مايو تماماً أمام فاتورة البترول. وأثناء الفترة الانتقالية غطت هدايا الأشقاء حاجة السودان ترحيباً بالوضع الجديد في السودان.

أما في عهد الحكومة الديمقراطية فقد كان الحل كالآتي:

- في أول ستة عشر شهراً من عمر الحكومة دفعت الحكومة فاتورة البترول من مواردها الذاتية. واستفادت من منحة سعودية لثلاثة أشهر. ولكن الذي غطى حاجة العام التالي هو قرض ميسر من الجماهيرية العربية الليبية زود السودان بستمائة ألف طن رفعت إلى ٨٦٠ ألف طن في سبتمبر ١٩٨٨م باتفاق وقعه السيد **مبارك عبد الله الفاضل**[1] كوزير للطاقة. وأوفت الجماهيرية بالتزامها كاملاً مما غطى ٦٠٪من احتياجات السودان من البترول الخام، حيث دفع السودان باقي احتياجاته البترولية من موارده الذاتية.

- عرض السودان على عدد من الأشقاء من منتجي البترول فكرة أن يقوموا بمد السودان بمليون وثلاثمائة ألف طن سنوياً لتغطية استهلاك السودان السنوي على أن يستمر هذا لأكثر من عام حتى يستخرج السودان بترولـه، وعندها يسدد السودان ما عليه برميلاً ببرميل. ووعدوا بدراسة الموضوع، وريثما يتم الاتفاق على هذا الموضوع فإن الحكومة استطاعت أن توفر حاجة البلاد من البترول لمدة ثلاثة أعوام بكفاءة معقولة.

وفيما يتعلق بشح الزيوت والشحوم في أبريل ١٩٨٩م، فقد اتصلتُ بالحكومة الإيطالية لتزويد السودان باحتياجاته في هذا المجال. وذلك في حدود أربعين

(١) مبارك عبد الله الفاضل المهدي (ولد ١٩٥٠م)، السيد، الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول لترجمته.

مليون دولار منحة من ايطاليا، ونجح د.بشير عمر[1] كوزير للطاقة في إجراء اللازم في روما لولا وقوع انقلاب يونيو، مما أدى إلى تجميد التنفيذ. وكان هذا على حساب الموسم الزراعي.

وكنتُ رئيس الوزراء متجهاً إلى ليبيا ومصر في الأسبوع الأول من يوليو لبحث مزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي. وعليه فإن جميع الأطراف التي كانت تتعامل مع النظام الديمقراطي سوف ترى حسابات جديدة للتعامل، أو عدم التعامل مع النظام الانقلابي في السودان.

المشكل السادس: اضطراب الاستيراد

إن العجز في الميزان الخارجي معناه أن السودان لا يستطيع -كما كان الحال قبل ١٩٦٩م أن يغطي ما قيمته ٥٠٠مليون دولار.

لقد استطاعت الحكومة المنتخبة عبر الأعوام الثلاثة أن تسد الفجوة بالقروض والمنح وموارد المغتربين. وكان سد الفجوة من أسباب الضغط على الدولار. فالمستوردين لأية سلعة سواء للاستهلاك أو للمدخلات الصناعية يلجأون للسوق الأسود لشراء الدولار. هذا اللجوء هو سبب الارتفاع المستمر في قيمة الدولار. ولا يهدأ هذا الارتفاع إلا إذا تحقق الآتي:

١. ترشيد استهلاك السلع المستوردة كالبترول والقمح والدواء... إلخ. ذلك أن حاجتنا لاستيرد الدواء تبلغ الآن (في ١٩٩٠م) ٨٠مليون دولار في السنة في القطاعين العام والخاص. ويمكن أن ينخفض هذا الرقم كثيراً إذا استوردنا الدواء بعبوات كبيرة، وإذا نشّطنا الصناعة المحلية للدواء ووفرنا لها المدخلات.

٢. توظيف بعض مدخرات المغتربين في تمويل بعض الضروريات المستوردة ضمن خطة تجارية يرتضونها.

٣. زيادة إنتاج محصولات السودان النقدية للتصدير.

(١) بشير عمر محمد فضل الله (ولد ١/ ٣/ ١٩٥١م)، دكتور، للتعريف به رجاء مراجعة هوامش الفصل الثاني.

٤. حل مشكلة فاتورة البترول وفق الاقتراح المذكور سابقاً، أو الإسراع باستخراج البترول السوداني.

ورغم الحاجة الماسة فإن الحكومة الديمقراطية استطاعت أن تفي بحاجة البلاد التموينية بنسبة عالية (٧٠٪) أكثر مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة في عهد مايو. وطبعا أكثر كثيراً مما صار إليه الحال في عام الديكتاتورية العسكرية الثالثة الأول.

٥. ترشيد استيراد السلع الكمالية والتركيز على استير د السلع الضرورية.

المشكل السابع: الفساد التجاري

لقد تطور جهاز متعدد القنوات، كثير المنتفعين، هو جهاز السوق الأسود. وصارت له قنوات تمويل داخل وخارج السودان. واكتسب خبرات ومهارات وزبائن. ووجد السبيل للتعامل مع شركات أجنبية وقوى عديدة حتى صار مافيا شرقية (مقابل مافيا الغرب إيطالية الأصل).

هذا الكيان هو أحد آثار مايو الخطيرة جداً على السودان.

وقام إلى جانب ذلك المارد التجاري كيان آخر يعمل بالتهريب.

فتم تهريب الصمغ العربي والسكر إلى أثيوبيا، وتشاد، وأفريقيا الوسطى. وتهريب الشاي والبن والخمور من زائير وأثيوبيا. وتهريب الجمال إلى مصر، وأثيوبيا، وليبيا؛ بالإضافة إلى تهريب الضأن إلى السعودية وتهريب السجائر منها.

السوق الأسود، والتهريب، غولان ترعرعا في ظل الديكتاتورية الثانية، وصارا مشكلتين لا بد من تعبئة القدرات الوطنية وتعاون الجيران معنا لاحتوائهما.

لقد تم وضع برنامج لذلك، بيد أن برنامج محاربة السوق الأسود عطلت بعض وجوهه اختلافات سياسية حالت دون الحزم المطلوب: فمثلاً، بعد حملة ناجحة لبرنامج مكافحة السوق الأسود في عام ١٩٨٧م تم ضبط بضائع مخزنة قيمتها ٦٠٠ مليون جنيه سوداني، ولكن اختلافات سياسية حول درجة الحزم، وقرارات

قضائية حول درجة الإثبات حالت دون تحقيق المفعول اللازم.

ومع تلك الصعوبات زيدت إمكانيات الشرطة، وأعطى رجال الأمن حوافز ٢٥٪ من قيمة المهربات، ولكن الأمر يحتاج لتعاون صادق من الجيران.

إن إمكانيات السودان الزراعية والصناعية كفيلة بسد حاجة البلاد الضرورية:

- إذا أمكن توفير المدخلات الزراعية ١٧٠ مليون دولار، والمدخلات الصناعية ٣٠٠ مليون دولار.

- وإن أمكن تنظيم التجارة الخارجية والداخلية على أسس تمكنها من الأداء بكفاءة عالية.

- وإن أمكن ضبط قنوات التوزيع داخلياً ومحاصرة السوق الأسود والتهريب، وضرب الكيانات الداخلية والخارجية التي انتظمت حولهما.

إنها أهداف ممكنة التحقيق: وهي صعبة في ظروف الديمقراطية، ولكنها مستحيلة في ظروف الديكتاتورية. لأن ظروفها تنشط كل الأعمال السرية والسوق الأسود والتهريب. وهما أكثر الأنشطة اعتماداً على السرية.